طلوع الشمس ووقت خفوق النجم والإشارة بقوله إذا الى نيابة المصدر عن الظرف

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنصوب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم ومعه متعلق بالمفعول وألها عائدة على أل لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال • ينصب تالي الواو مفعولا معه • في نحو سيري والطريق مسرعه •

يعني أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالي لواو المصاحبة نحو سيري والطريق أي مع الطريق ونائب الواو مفعول لم يسم فاعله ينصب ومفعولا حال منه ومعه حال من الياء في سيري ثم قال • بما من الفعل وشبهه سبق • ذا النصب لا بالواو في القول الأحق •

لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب بين في هذا البيت أن ناصبه ما تقدمه من فعل أو شبهه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبهه الماء مستو والخشبة والجيء استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله لا بالواو إشارة الى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بأنها لو كانت الناصب لاتصل الضمير بها في نحو • فآليت لا أنفك أحذو قصيدة • تكون وإياها بها مثلا بعدي •

وإذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما ولا حرف تعليل النفي والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار ثم قال • وبعد ما استفهام أو كيف نصب • بفعل كون مضمر بعض العرب •

يعني أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير

تكون

تكون نحو كيف أنت وقصعة من ثريد وما أنت وزيدا التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدا وكان المقدر ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ما قبلها وهو الفصيح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل ينصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل والكون والمضمر هو الفعل ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام فقسم يترجح عطفه على النصب على المعية وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف وقسم يمتنع فيه العطف وقد أشار الى القسم الأول بقوله والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

يعني أن أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وإنما رجح العطف لأنه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وإن يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر متقدم في التقدير ثم أشار الى القسم الثاني بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق

يعني أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قمت وزيدا لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار الى القسم الثالث بقوله والنصب إن لم يجز العطف يجب

يعني أن النصب بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين أحدهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيدا لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لأنه قد ذهب الناظم الى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض وسيأتي في باب العطف إن شاء الله تعالى والأخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوي نحو جلست والحائط وسيري والطريق ثم

Copyright © King Saud University